الذي عنيت ثم قال بعد ذلك وفعل هذا البدل في الاتصال
مستثنا اشبه ببدل الشيء من الشيء من بعض منه
الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثنا
قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي بينت من
غير الاستثنا لكان وجها وهو الحق انتهى اما في
نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه انا زيد
بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله اقول
اجاب الشلوبين عن ذكره بان هذا الكلام انما هو على
توهم ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا
يمكن فيه الحلول بان تقول ما فيها الا زيد انتهى
وهو كلام جيد قال الدماميني وعلى قول الشلوبين
تكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد
الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه
بان تقول لا يستحق العبادة الا الله انتهى قال
ناظر الجيش واما القول بالخبرية في الاسم المعظم
فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول
بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور
وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا
لا تعمل في المعارف واسم الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
لا يصح ان يكون عين المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين
به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم

خاص

خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال ما
الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول
فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب
الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان
ضعفه حين ركبت وصارت جزء كلمة وجزء الكلمة
لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا
لكن ابقوا عملها في اقرب المعمولين وجعلت جزء من
معمولها بمنزلة مبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه مع
التجرد واذا كان كذلك لم تبق عمل لا في المعرفة واما
في الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى منه
وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان الاستثنا
فيه مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه
مذكورا نعم الاستثنا فيه انما هو من شيء مقدر لصحة
المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم
في نحو ما زيد الا قائما ان قائما خبر عن زيد ولا
شك ان زيدا فاعل في قولك ما قام الا زيد مع انه
مستثنى مفرغ مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا
زيد فعلى هذا لا مناقاة بين كون الاسم المعظم خبرا
عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر وجعله
خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور

Copyright © King Saud University